

دور الدول والحكومات الأفريقية في دعم ازدهار التحكيم في أفريقيا

مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي

القاهرة، 3-5 أبريل 2017

ورقة نقاش

الدكتورة/ إميلييا أونوما - كلية الدراسات الشرقية والإفريقية - جامعة لندن

مقدمة

هذا هو المؤتمر الثالث الذي يتناول موضوعا ضمن سلسلة مكونة من أربعة موضوعات في مشروعنا البحثي عن تحول وتشجيع استعمال التحكيم ليكون الآلية المختارة لتسوية المنازعات في القارة الأفريقية. وعنوان هذا المشروع البحثي والممتد لأربع سنوات هو "خلق ثقافة مستدامة للتحكيم كآلية لتسوية المنازعات التجارية في أفريقيا". وتكمن ضرورة هذا المشروع فيما سبق أن أشارت إليه مقدمة ورقة النقاش الأولى المقدمة في أديس أبابا،¹ وهو

"أنه لا يوجد بحوث تجريبية قابلة للتطبيق للإعلام بالأحكام وبالتعديلات التشريعية ونشر المعرفة وتبادل الخبرات في هذا المجال في القارة".

ويهدف هذا المشروع البحثي أساسا إلى:

"رفع درجة الوعي (لدى ممارسي التحكيم في أفريقيا) ورفع قابلية التحكيم للتطبيق والاستمرار في سوق خدمات تسوية المنازعات فيما بين الأطراف الأفريقية وفي المنازعات الدولية".

ولتحقيق هذا الهدف، يقوم هذا المشروع بما يلي:

-الجمع بين أصحاب المصلحة في مجال تسوية المنازعات والتوفيق بين ممارستهم ودراساتها و(قياس) تأثير مؤتمرنا ونتيجة أبحاثنا لتحقيق تغيير قابل للقياس في كل عناصر التحكيم في القارة. وهذه العناصر هي القوانين التي تختص بالتحكيم وقواعده وتعديلاتها، والمحاكم والقضاة، والمؤسسات التحكيمية، وممارسي التحكيم والدولة. أما الهدف الثاني من هذا المشروع البحثي، فهو تبادل المعرفة بين الباحثين والأكاديميين وممارسي التحكيم والمؤسسات التحكيمية داخل القارة وخارجها.²

وقد ركز مؤتمرنا الثاني الذي استضافته محكمة لاجوس للتحكيم في الفترة من 22 إلى 24 يونيو 2016 على دور القضاء والمحكم في نشر التحكيم وفي استمراريته في أفريقيا. وقد درست أوراق المؤتمر ومناقشاته بشكل نقدي موقف مختلف المحاكم الأفريقية تجاه التحكيم.³ وفي 2016، كانت خلاصة ورقة مؤتمر لاجوس (جزئيا):

"إن الحكومات الأفريقية تحتاج بوضوح أن تعمل الكثير لتجعل مدنها أماكن جذابة كمقرات للتحكيم، وتحتاج أن تتمتع محاكمها بالإتاحة والمصادقية، وأن تضمن أمن البشر والأموال، وأن تكون جذابة لا فقط للمستثمرين، بل عليها أن تعمل على اختيار مدنها كمقرات للتحكيم حال وجود منازعات بين هؤلاء المستثمرين وبين مواطنيهم، وأن يعين هؤلاء محكمين من أصول أفريقية لتسوية منازعاتهم. إضافة إلى ذلك، فإنه من الأهمية بمكان خلق مناخ قانوني يمكن التحكيم الداخلي والتحكيم بين الأطراف الأفريقية من الاستمرار والازدهار."

وسوف يتناول المؤتمر الثالث هذه الملاحظات الختامية بمزيد من التعمق.

أهداف المؤتمر:

يهدف هذا المؤتمر مبدئيا إلى دراسة كيف يمكن للدول والحكومات الأفريقية أن تدعم ازدهار التحكيم الداخلي والدولي، كل في دولته بشكل منفرد من جهة، وعلى مستوى القارة الأفريقية بشكل جماعي من جهة أخرى.

¹ عقد مؤتمرنا الأول في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بتاريخ 23 يوليو 2015. وأوراق هذا المؤتمر متاحة على الرابط: <http://eprints.soas.ac.uk/20421/> ويشار إليها بـ"ورقة مؤتمر أديس أبابا".

² ورقة مؤتمر أديس أبابا، ص 23.

³ للمزيد من المعلومات، برجاء الاطلاع على كتيب مؤتمر كلية الدراسات الشرقية والإفريقية ومحكمة لاجوس للتحكيم والمتاح للتحميل على الرابط التالي: <http://eprints.soas.ac.uk/22727/> ويشار إليه بـ"ورقة مؤتمر لاجوس".

ولذا سوف يركز المؤتمر الثالث على دور الحكومات الأفريقية (بفرعها التنفيذي والتشريعي) في خلق مناخ قانوني ولائحي فعال للتحكيم (والمجالات المساندة له). وسوف تتناول الأوراق والمناقشات دور الدول والحكومات الأفريقية في التحكيم، إذ إن تحديد هذا الدور مهم للغاية خاصة في ظل الطابع الخاص لألية التحكيم. وبعد تحديد الدور العام الذي تلعبه الحكومات في التحكيم، سوف تتناول المناقشات أداء مختلف الدول الأفريقية وتبحث عن كيفية مساهماتهم في نشر ونمو التحكيم في دولهم المختلفة وفي القارة كلها.

ويمكن تقسيم الدور الذي تلعبه الدول والحكومات في التحكيم إلى نسقين: قانوني وغير قانوني. ويركز النسق القانوني أو التنظيمي أساسا على الذراع التشريعي للحكومة من خلال دراسة مضمون القوانين المتعلقة بالتحكيم والآليات الواردة بها. وفي هذا السياق، سوف تعقد مائدة مستديرة مع الأونسترال⁴ لمناقشة أسباب قلة عدد الدول الأفريقية التي تبنت نصوص الأونسترال ولاقتراح إجراءات لمعالجة هذا الأمر.

ولأن التحكيم آلية خاصة لتسوية المنازعات، فإن الاعتماد على سلطات الدولة في مختلف مراحلها قد يكون ضروريا. إضافة إلى ذلك، فإن الدول هي التي تختص بمسائل تعديل القانون، ويفتح سوق الخدمات القانونية الأفريقي، وبالتدريب المهني القانوني إذ إنه يتعلق بالمقررات الدراسية الجامعية (أي تضمين التدريب على تجنب المنازعات والطرق البديلة لتسوية المنازعات في المناهج)، وبالتفاوض وإبرام الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار، وبالحصانة.. إلخ.

وإنه لمن المعترف به الآن أن وجود نسق تنظيمي قوي مع مناخ ضعيف أو غير داعم للتحكيم بسبب عناصر غير قانونية تدخل في نطاق اختصاص الذراع التنفيذي للحكومة، لن يجذب التحكيم.⁵ واعترافا بهذه الحقيقة، سوف يُناقش النقص في المرافق الداعمة للتحكيم لدى مختلف الحكومات الأفريقية مع اقتراح الحلول الممكنة. ويكمن الهدف الأول من دراسة تأثير هذه العناصر غير القانونية هو المناقشة الشاملة للثغرات التي يتعين معالجتها لإنتاج بيئة دائمة تجذب تسوية المنازعات داخل القارة. كما سوف يساعد ذلك الحضور من المسؤولين الحكوميين لفهم النتائج بعيدة المدى لسياسات الحكومة وتصرفاتها. وبهذه الطريقة، سوف تساهم أعمال هذا المؤتمر في التنمية المستمرة لمناخ يمكن الأنشطة التجارية من الازدهار في القارة، مما يحسن من نموها الاقتصادي.

وحين ندرس دور الدول والحكومات في التحكيم، فلا يمكن أن نطرح تحكيم الاستثمار جانبا. وذلك لأن الدول هي الأساس للعنصر الأول في إبرام اتفاقيات الاستثمار وكأطراف في تحكيم الاستثمار. لذا تحتاج الدول إلى خلق مناخ مستمر لتجنب المنازعات، ولإدارة آلية تسوية المنازعات بشكل فعال في حالة حدوث نزاع، ولتنفيذ الأحكام المشروعة مع الاقتصاد في اللجوء إلى الحماية التي توفرها فكرة الحصانة.

ويناقش المؤتمر الثالث:

- دور الدول والحكومات الأفريقية في أن تجعل من دولها أماكن جذابة لتكون مقرات للتحكيم.
- كيف يمكن للدول والحكومات الأفريقية دعم ازدهار التحكيم في دولهم المختلفة.
- كيف يمكن للدول والحكومات الأفريقية نشر استخدام التحكيم في حسم المنازعات التجارية.
- كيف يمكن للمتخصصين في التحكيم مشاركة الدول والحكومات الأفريقية ودعمها في مهمتها الخاصة بنشر استخدام التحكيم.
- كيف يمكن للأونسترال التعاون مع الدول والحكومات الأفريقية في تنفيذ مهمتها.
- تعديل وتحديث قوانين التحكيم في الدول الأفريقية.
- ما إذا كان يتعين على الدول الأفريقية فتح أسواق خدماتهم القانونية للأخذ بمبادرات تنموية جديدة.
- حق المتنازعين في اختيار ممثليهم القانونيين بحرية في التحكيم وأثر ذلك على سوق الخدمات القانونية في الدول الأفريقية.
- دور محاميي الحكومات في دعم ازدهار التحكيم.
- ما إذا كانت الحكومات الأفريقية مستعدة ومجهزة جيدا للاشتراك في تحكيم الاستثمار الدولي بشكل يفيدها.
- نتائج الاحتفاء خلف فكرة الحصانة على الدول الأفريقية.
- التوتر بين ممارسة سلطات الدولة التنظيمية من جهة ودعم التحكيم من جهة أخرى في الدول الأفريقية.

⁴ وهي لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية، وموقعها: <<http://www.uncitral.org/uncitral/texts/arbitration.html>>

⁵ وتتضمن هذه العناصر غير القانونية: وسائل التنقل الفعالة، والطاقة، وتكنولوجيا الاتصالات، والفنادق والأمن والاستقرار السياسي.. إلخ.

- ما إذا كانت أفريقيا تحتاج إلى محكمة أفريقية للتحكيم والمسائل المرتبطة بذلك.

الملاحق

ملحق بهذه الورقة ثلاثة جداول. يتضمن الجدول رقم (1) قائمة بالدول الأفريقية المستقلة والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتحكيم فيها في 31 ديسمبر 2016. ويوضح كل من الجدول 2 (أ) و 2 (ب) ترتيب الدول الأفريقية في تقرير البنك الدولي عن سهولة ممارسة الأعمال World Bank Ease of Doing Business Report لعام 2017، مع بعض المقارنات مع سنة 2016.

النتائج المتوقعة من المؤتمر:

سوف تنشر الأبحاث المقدمة إلى المؤتمر والتقرير الختامي الخاص به على موقع كلية الدراسات الشرقية والإفريقية وموقع المؤتمر على شبكة المعلومات الدولية، وسوف تكون متاحة للكافة.

مكان المؤتمر

يستضيف مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي المؤتمر الثالث لكلية الدراسات الشرقية والإفريقية حول التحكيم في أفريقيا⁶ ويعد مركز القاهرة الإقليمي أقدم مركز ضمن المراكز التابعة للمنظمة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا⁷ في قارة أفريقيا. والمراكز الأخرى المنشأة تحت مظلة هذه المنظمة هي مركز لاجوس الإقليمي (1989)⁸ ومركز نيروبي الإقليمي (2013)⁹. ويظل مركز القاهرة نشطاً للغاية في إدارة قضايا التحكيم الدولي، وهو مركز مهم يجتذب التحكيميات من مختلف دول العالم وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونأمل أن يجد المتنازعون الذين يبحثون عن مؤسسات تحكيمية مجربة وذات خبرة داخل القارة في مركز القاهرة اختياراً ممتازاً، خاصة مع تزايد تعاون الدول الأفريقية فيما بينها.

موقع المركز على شبكة المعلومات الدولية:

أي معلومات بخصوص المشروع البحثي الرئيسي والمؤتمرات المتعلقة به، بما في ذلك التسجيل لحضور هذا المؤتمر متاحة على الموقع التالي: <http://www.researcharbitrationafrica.com>

موجز عن موضوعات المؤتمر

كما أصبح معتاداً في مؤتمراتنا، تغطي الجلسة الأولى تقارير من المؤسسات التحكيمية العاملة في أفريقيا. وفي هذه الجلسة، يتحدث ممثلون عن مختلف المؤسسات عن الخطوات التي اتخذوها منذ مؤتمرنا الأخير في لاجوس ونتائجها إن وجدت، ومدى الاختلاف الذي أحدثته هذه الخطوات في تطوير التحكيم في دولهم. وتترأس هذه الجلسة السيدة/ ألكساندرا ميز.

وتتناول الجلسة الثانية موقف حكومات مختلف الدول الأفريقية تجاه التحكيم، بحيث تحدد سياق مناقشات المؤتمر. ويرأس هذه الجلسة القاضي إدوارد تورجور. وتكون الجلسة الثالثة في صورة مائدة مستديرة لمناقشة النصوص الصادرة عن الأونسترال والمتعلقة بالتحكيم. وتدير الدكتورة/ إيميليا أونيميا هذه المائدة المستديرة. وتتناول الجلسة الرابعة المناخ القانوني لتحكيم الاستثمار في أفريقيا. وسوف ينقد المتحدثون في هذه الجلسة أداء الدول الأفريقية وفقاً لتقرير سهولة ممارسة الأعمال (تصنيف البنك الدولي والتقرير الصادر عنه)، المناخ الذي يعمل فيه الاستثمار الوطني والأجنبي ومدى مشاركة الدول الأفريقية في تحكيم الاستثمار. وتترأس هذه الجلسة السيدة/ روز رامو. وتتناول الجلسة الخامسة رؤية الممارسين من خارج أفريقيا ويترأسها البروفيسور/ إيمانويل جابار. وسوف يتبادل المتحدثون في هذه الجلسة خبرات دولهم في دعم التحكيم. وسوف تكون الجلسة الأخيرة في صورة ردود المحامين العموم من مختلف الدول الأفريقية ويترأسها السيد/ بايو أوجو.

وسوف يلقي السيد/ عبد القوي يوسف، نائب رئيس محكمة العدل الدولية الكلمة الرئيسية في المؤتمر/ ويلقى الكلمة التي تعقب العشاء البوفيسور/ سوندر راجو، مدير مركز كوالالمبور الإقليمي.

⁶ <http://crica.org>
⁷ <http://www.aalco.int>
⁸ <http://www.rcicalagos.org>
⁹ www.ncia.or.ke/about-ncia

الملاحق

الجدول رقم (1): الدول الأفريقية: وضع قوانين التحكيم والاتفاقيات الدولية

الرقم	الدولة	القانون الوطني	اتفاقية نيويورك	اتفاقية الإكسيد
1	الجزائر	قانون التحكيم رقم 08-09 ، 2008	8 مايو 1989	22 مارس 1996
2	أنجولا	قانون التحكيم الاختياري 2003	12 أغسطس 2016	—
3	بنين	القانون الموحد للأوهادا	14 أغسطس 1974	14 أكتوبر 1966
4	بوتسوانا	قانون التحكيم 1959	19 مارس 1972	14 فبراير 1970
5	بروكينا فاسو	القانون الموحد للأوهادا	21 يونيو 1987	14 أكتوبر 1966
6	بوروندي	قانون الإجراءات المدنية 2004	21 سبتمبر 2014	5 ديسمبر 1969
7	الكاميرون	القانون الموحد للأوهادا	19 مايو 1988	2 فبراير 1967
8	الرأس الأخضر (كاب فيرد)	قانون التحكيم لعام 2005	—	26 يناير 2011
9	جمهورية أفريقيا الوسطى	القانون الموحد للأوهادا	13 يناير 1963	14 أكتوبر 1966
10	تنشاد	القانون الموحد للأوهادا	—	14 أكتوبر 1966
11	جزر القمر	القانون الموحد للأوهادا	27 يوليو 2015	7 ديسمبر 1978
12	جمهورية الكونغو	القانون الموحد للأوهادا	—	14 أكتوبر 1966
13	ساحل العاج (كوت ديفوار)	القانون الموحد للأوهادا	2 مايو 1992	14 أكتوبر 1966
14	جمهورية الكونغو الديمقراطية	القانون الموحد للأوهادا	3 فبراير 2015	29 مايو 1970
15	جيبوتي	تقنين التحكيم الدولي 1984	27 يونيو 1977	—
16	مصر	قانون التحكيم 1994 المعدل عام 1997	7 يونيو 1959	2 يونيو 1972
17	إريتريا	تقنين الإجراءات المدنية، الكتاب الرابع، 1965	—	توقيع: 21 سبتمبر 1965
18	أثيوبيا	تقنين الإجراءات المدنية 1991	—	توقيع: 21 سبتمبر 1965
19	غينيا الاستوائية	القانون الموحد للأوهادا	—	19 نوفمبر 1978
20	الجابون	القانون الموحد للأوهادا	15 مارس 2007	14 أكتوبر 1966
21	جامبيا	قانون الوسائل البديلة لتسوية	—	26 يناير 1975

		المنازعات 2005		
14 أكتوبر 1966	8 يوليو 1968	قانون الوسائل البديلة تسوية المنازعات 2010	غانا	22
4 ديسمبر 1968	23 أبريل 1991	القانون الموحد للأوهادا	غينيا	23
توقيع: 4 سبتمبر 1991	—	القانون الموحد للأوهادا	غينيا-بيساو	24
2 فبراير 1967	11 مايو 1989	قانون التحكيم 2005 المعدل في 2009	كينيا	25
7 أغسطس 1969	11 سبتمبر 1989	قانون التحكيم رقم 12 لسنة 1980	ليسوتو	26
16 يوليو 1970	15 ديسمبر 2005	قانون التحكيم- الفصل السابع- تقنين التجارة 2010	ليبيريا	27
—	—	تقنين الإجراءات المدنية 1993	ليبيا	28
14 أكتوبر 1966	14 أكتوبر 1962	قانون التحكيم رقم 019-98 بتاريخ 2 ديسمبر 1998	مدغشقر	29
14 أكتوبر 1966	—	قانون التحكيم 6 نوفمبر 1967	ملاوي	30
2 فبراير 1978	7 ديسمبر 1994	القانون الموحد للأوهادا قانون 2000	مالي	31
14 أكتوبر 1966	30 أبريل 1997	تقنين التحكيم رقم 06-2000	موريتانيا	32
2 يوليو 1969	17 سبتمبر 1996	قانون التحكيم الدولي رقم 37 لسنة 2008	موريشيوس	33
10 يونيو 1967	7 يونيو 1959	تقنين الإجراءات المدنية 1947 المعدل في 2007	المغرب	34
7 يوليو 1995	9 سبتمبر 1998	قانون التحكيم والمصالحة والوساطة رقم 11/ 99 المؤرخ 8 يوليو 1999	موزمبيق	35
توقيع: 26 أكتوبر 1998	—	قانون التحكيم رقم 42 لسنة 1965	ناميبيا	36
14 ديسمبر 1966	12 يناير 1965	القانون الموحد للأوهادا	النيجر	37
14 أكتوبر 1966	15 يونيو 1970	قانون التحكيم والمصالحة 1988	نيجيريا	38
14 نوفمبر 1979	29 يناير 2009	قانون التحكيم والمصالحة في المسائل التجارية رقم 005 لسنة 2008	رواندا	39
19 يونيو 2013	18 فبراير 2013	قانون التحكيم الاختياري رقم 9 لسنة 2006	ساوتومي وبرنسيب	40
21 مايو 1967	15 يناير 1995	القانون الموحد للأوهادا	السنغال	41
19 أبريل 1978	—	التقنين التجاري 1977 وتقنين الإجراءات المدنية 1920	سيشيل	42
14 أكتوبر 1966	—	—	سيراليون	43
30 مارس 1968	—	تقنين الإجراءات المدنية، 1974، الكتاب الثالث	الصومال	44

45	جنوب أفريقي-	قانون التحكيم رقم 42 لسنة 1965	1 أغسطس 1976	_____
46	جنوب السودان	_____	_____	18 مايو 2012
47	السودان	قانون التحكيم 2005	_____	9 مايو 1973
48	سوازيلاند	قانون التحكيم رقم 24 لسنة 1904	_____	14 يوليو 1971
49	تانزانيا	قانون التحكيم لعام 1931 المعدل عام 2002	11 يناير 1965	17 يونيو 1992
50	توجو	القانون الموحد للأوهادا	_____	10 سبتمبر 1967
51	تونس	تقنين التحكيم رقم 93-42، 1993	15 أكتوبر 1967	14 أكتوبر 1966
52	أوغندا	قانون التحكيم والمصالحة لعام 2000 المعدل عام 2008	12 مايو 1992	14 أكتوبر 1966
53	زامبيا	قانون التحكيم رقم 19 لسنة 2000	12 يونيو 2002	17 يوليو 1970
54	زيمبابوي	قانون التحكيم رقم 6 لسنة 1996	28 ديسمبر 1994	19 يونيو 1994

- القانون الموحد للأوهادا هو قانون التحكيم الموحد الصادر في 11 مارس 1999 عن الأوهادا (منظمة تنسيق قانون الأعمال في أفريقيا).
- المصدر:

<https://arbitrationinafrica.com/countries/> ;

http://www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/arbitration.html ;

<https://icsid.worldbank.org/apps/ICSIDWEB/Pages/default.aspx> ; <http://ohada.org>

الجدول رقم (2) (أ): دول أفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى): تقرير البنك الدولي عن تصنيف السهولة في ممارسة الأعمال لعام 2017

الرقم	الدولة	التصنيف الدولي (2016)	التصنيف في أفريقيا	بدء المشروع	الحصول على الكهرباء	حماية المستثمرين الأقلية	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود
1	موريشيوس	49 (32)	1	4	4	2	4	1
2	رواندا	56 (62)	2	8	7	12	6	10
3	جنوب أفريقيا	74 (73)	3	22	5	1	25	16
4	بوتسوانا	71 (72)	4	32	11	5	3	21
5	كينيا	92 (108)	5	19	3	8	9	8
6	سيشيل	93 (95)	6	26	15	13	5	20
7	زامبيا	98 (97)	7	15	23	10	31	22
8	ليسوتو	100 (114)	8	20	21	15	2	9
9	غانا	108 (114)	9	17	9	7	29	17
10	ناميبيا	108 (101)	10	38	10	4	17	11
11	سوازيلاند	111 (105)	11	33	25	20	1	40
12	أوغندا	115 (122)	12	36	28	14	22	4
13	الرأس الأخضر (كاب فيرد)	129 (126)	13	14	17	39	13	2
14	تانزانيا	132 (139)	14	25	1	25	40	3
15	ملاوي	133 (141)	15	30	33	19	15	27
16	موزمبيق	137 (133)	16	24	32	18	10	46
17	مالي	141 (143)	17	16	22	34	7	32
18	كوت ديفوار	142 (142)	18	5	13	26	27	13
19	جامبيا	145 (151)	19	37	24	42	12	15
20	بوركينافاسو	146 (143)	20	7	42	30	8	35
21	السنغال	147 (153)	21	12	29	21	19	24
22	النيجر	150 (160)	22	11	31	33	20	29
23	سيراليون	148 (147)	23	10	37	9	35	12
24	توجو	154 (150)	24	21	20	36	14	25
25	جزر القمر	153	25	35	14	29	11	43

						(154)		
38	21	31	25	6	26	155 (158)	بنين	26
28	30	24	44	1	27	157 (152)	بوروندي	27
37	26	11	30	44	28	161 (155)	زيمبابوي	28
7	23	17	19	9	29	160 (168)	موريتانيا	29
18	32	32	27	23	30	163 (165)	غينيا	30
6	34	43	12	41	31	159 (146)	أثيوبيا	31
33	18	16	46	18	32	167 (164)	مدغشقر	32
42	33	38	26	31	33	164 (162)	الجابون	33
44	16	46	8	2	34	162 (166)	ساوتومي وبرنسيب	34
26	44	47	6	34	35	(-) 168	السودان	35
23	41	3	41	27	36	169 (169)	نيجيريا	36
34	46	25	2	29	37	166 (172)	الكاميرون	37
36	28	22	43	39	38	172 (178)	غينيا-بيساو	38
31	42	28	39	40	39	177 (176)	جمهورية الكونغو	39
41	45	44	38	3	40	174 (179)	ليبيريا	40
47	43	6	34	28	41	182 (181)	أنجولا	41
30	36	37	40	43	42	180 (183)	تشاد	42
14	38	23	18	46	43	178 (180)	غينيا الاستوائية	43
39	47	40	36	13	44	184 (184)	جمهورية الكونغو الديمقراطية	44
45	24	27	45	47	45	185 (185)	جمهورية أفريقيا الوسطى	45
5	39	45	47	42	46	186 (187)	جنوب السودان	46
19	37	41	16	45	47	189 (189)	أريتريا	47
16	30	48	48	45	48	(-) 190	الصومال	48

- المصدر: <http://www.doingbusiness.org/>

الجدول رقم (2) (ب): دول شمال أفريقيا: تقرير البنك الدولي عن تصنيف السهولة في ممارسة الأعمال لعام 2017

الرقم	الدولة	التصنيف العالمي	التصنيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	البدء في المشروع	الحصول على الكهرباء	حماية المستثمرين الأقلية	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود
1	المغرب	68 (75)	4	3	6	5	3	2
2	تونس	77 (74)	5	8	3	10	7	7
3	مصر	122 (131)	11	2	11	8	15	19
4	الجزائر	156 (163)	15	13	14	17	19	8
5	جيبوتي	171 (171)	17	19	19	18	12	20
6	ليبيا	188 (188)	20	20	16	20	9	17

- تصنيف 2016 بين قوسين
- المصدر: <http://www.doingbusiness.org/>